الأمن المادي وإدارة المخزونات:
الدروس المستفادة من ساحل العاج

تأليف غارون توماسيفيك ومارك ديكسون، منظمة «هالو ترست»

ينطوي الأمن المادي وإدارة المخزونات على توفير البنية التحتية المادية والقدرات الوطنية الضرورية من أجل تمكين الدول من تأمين سلامة الأسلحة والذخائر التي تقع تحت سيطرة حكوماتها وحصرها. وهذا يشمل تشييد مستودعات الأسلحة ومخازن الذخيرة وإعادة تأهيلها بما يتماشى مع المعايير الدولية، إلى جانب تصميم الوكالات الوطنية وتنفيذها وتدريبها لكي تدير مخزوناتها وتراقبها بفعالية.

وعلى هدي من العمل الذي تؤديه منظمة «هالو ترست»، تركز هذه الورقة على توفير تلك البنية التحتية المادية. وتنظر الورقة، على وجه الخصوص، في تشييد مستودعات الأسلحة ومخازن الذخيرة وإعادة تأهيلها على المستوى الوطني في ساحل العاج.

وقبل أن نتطرق إلى الأعمال المنجزة في ساحل العاج، تقتضي الضرورة أولًا أن نفهم الأسباب التي تحدو بالمجتمع الدولي إلى إيلاء قدر أكبر من التركيز على مسألة سلامة الأسلحة والذخائر وأمنها. ويتمثل التهديدان الرئيسيان الذي يصبو الأمن المادي وإدارة المخزونات إلى مواجهتهما في الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر

يشكّل التخزين الرديء للأسلحة والذخائر تهديدًا خطيرًا للسكان المدنيين ولأمن الدول واستقرارها. فوفقًا لبرنامج مسح الأسلحة الصغيرة، سُجّل 520 انفجارًا عرضيًا في مواقع الذخائر في 103 بلدان وأقاليم في الفترة الممتدة بين العامين 1979 و2014، مما ألحق الضرر بما يزيد عن نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشمل كل قارة باستثناء القارة القطبية الجنوبية. وقد شهدت وتيرة الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر ارتفاعًا كبيرًا على مدى الأعوام القليلة الماضية. ولا يمكن فهم النطاق المحتمل لهذه الأحداث. ففي لاغوس، نيجيريا، تسبّب انفجار عرضي في موقع للذخائر في العام 2002 في وفاة نحو 1,500 شخص. ومؤخرًا، أدى انفجار عرضي في موقع للذخائر في وسط برازافيل بجمهورية الكونغو إلى مقتل 290 شخصًا وإصابة أكثر من 3,000 آخرين بجروح. وقد وقع هذا الحادث في يوم من أيام الأحد بينما كان معظم السكان المجاورين في الكنيسة (التي تُعَدّ إحدى أقوى المباني في البلدة). ودُمّر السوق المحلي والمدرسة في هذا الانفجار. ولو وقع الانفجار في أي يوم آخر، لكان عدد الضحايا أعلى من ذلك بكثير.

وينبغي تصميم مخازن الذخائر وإدارتها وتحديد موقعها على نحو لا يشكّل انفجار عرضي فيها خطرًا مباشرًا على المدنيين. وتمثل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة المرجع الضروري للسلطات الوطنية لتمكينها من ذلك. ومع وجود العديد من البلدان التي تملك مخزونات متقادمة من الذخائر التي تعود إلى حقبة الحرب الباردة وفي ظل غياب التدريب المناسب ونوعية البنية التحتية الرديئة، فسوف يزداد الخطر الذي تشكله الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر في المستقبل القريب. وفضلًا عن ذلك، يعرّض الزحف العمراني في محيط مستودعات الذخائر القائمة السكان المدنيين لخطر هذه الانفجارات. وما لم تُتخذ الإجراءات المطلوبة، فسوف يستمر عدد هذه الأحداث الكارثية في الارتفاع وتشكيل تهديد خطير لأرواح المدنيين.

الصورة أعلاه: منطقة سكنية دمرها انفجار ضخم في مستودع للذخائر في برازافيل، جمهورية الكونغو، وتسبب في مقتل نحو 290 شخصًا وإصابة أكثر من 3,000 آخرين بجروح، وتهجير نحو 120,000 شخص نتيجة للأضرار والدمار الذي أصاب 17,000 منزل.

انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

تشكل مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الأسلحة غير المشروعة والاتجار بها مثار قلق بالغ ومتعاظم، ولا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط. وبالنسبة للعديد من الدول النامية والهشة، قد يفضي ضعف إدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأمنها المادي وتنظيمها وحصرها إلى سرقة هذه الأسلحة أو سلبها من المخزونات الوطنية. ولا تسهم سهولة الوصول إلى هذه الأسلحة إلا في انتشار العنف المسلح، في ذات الوقت الذي تزيد فيه من هشاشة تلك الدول أمام الثورات والانقلابات المسلحة. وثمة قلق محدد أيضًا إزاء المساءلة عن أنظمة الدفاع الجوي المحمولة يدويًا لأن هذه الأسلحة تشكل تهديدًا جسيمًا لأمن الملاحة الدولية عندما تقع في الأيدي الخطأ.

ووفقًا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طرأ انخفاض على حوادث النزاعات المسلحة والوفيات الناجمة عن القتال خلال الأعوام القليلة الماضية. ولكن عدد الأشخاص الذين قُتلوا بفعل العنف المسلح لم ينخفض. فنحو 740,000 شخص يُتوفون في كل عام نتيجة للعنف المسلح،[1] ومعظمهم في بيئات لا تسودها النزاعات. ومن شأن التأكد من أن الأسلحة يجري تخزينها بأمان وحصرها على الوجه المناسب أن يقلص احتمالية تسربها من مخزونات الحكومة وأن يستهدف بالتالي أحد الأسباب الجذرية التي تقف وراء العنف المسلح.

وقد صممت آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة لغايات بيان المبادئ التوجيهية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل هذه المعايير معايير مهمة يجب على المنظمات التي تتعامل مع الأمن المادي وإدارة المخزونات مراعاتها في تخزين الأسلحة، كلما أمكنها ذلك.

الأمن المادي وإدارة المخزونات في ساحل العاج

في أعقاب الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 2011 في ساحل العاج، تعاقدت الأمم المتحدة مع منظمة «هالو ترست» لإجراء مسح لمخلفات الحرب المتفجرة في البلاد من أجل تحديد مستوى التلوث والاحتياجات اللازمة لعمليات إزالتها. وخلال هذا المسح، جرى تحديد الضعف الذي شاب أمن الأسلحة والذخائر في منشآت الجيش وقوات الدرك والشرطة باعتباره مشكلة كبيرة. ففي العديد من الحالات، كانت المخازن تتعرض للاقتحام والسلب، مما أدى إلى فقدان آلاف الأسلحة الحكومية. وكانت الذخائر تخزَّن على نحو رديء ولم يكن للرقابة على الأسلحة والذخائر وجود يذكر. وكانت الذخائر في حالة شديدة من التدهور في أحوال كثيرة.

وبعد هذا التقييم، وقع انفجار عرضي في موقع للذخائر في بلدة دالوا في شهر آب/أغسطس 2011. وكانت الوكالة الأمريكية المعنية بالحد من التهديدات الموجهة للدفاع قد حددت هذا الموقع في وقت سابق يعود إلى العام 2009 على أنه معرض لخطر وقوع حادث بسبب رداءة تخزين الذخائر فيه. فقد اشتعل 60 صاروخًا من نوع (BM21) كانت مخزنة في حاوية، مما أدى إلى إطلاق الصواريخ في مختلف أنحاء المدينة خلال الليل، وأسفر ذلك عن وفاة شخص وإصابة خمسة آخرين بجروح بالغة ودب الهلع على نطاق واسع في نفوس السكان وإخلاء البلدة جزئيًا. وسلط هذا الانفجار الذي وقع في مخزن الذخيرة الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري لتقليص الخطر الناجم عن أحداث أخرى وسقوط ضحايا آخرين.

وعقب هذا الحادث، تم التعاقد مع منظمة «هالو ترست» لإجراء المزيد من التقييم لمنشآت تخزين الأسلحة والذخائر في ساحل العاج. وأطلقت المنظمة، تحت إشراف الأمم المتحدة، برنامجًا وطنيًا للأمن المادي وإدارة المخزونات، حيث شمل إعادة تأهيل وتشييد 95 مستودعًا للأسلحة و77 مخزنًا للذخائر. وتضمن ذلك إنشاء مناطق واسعة لتخزين الذخائر، بحيث تملك القدرة على احتواء كميات كبيرة من مخزونات الذخائر الشديدة الانفجار من الفئة (1–1). وأعيدت جميع هذه المنشآت، أو يجري العمل على إعادتها، إلى حالة الاستخدام التشغيلي للتخزين السليم والمأمون للأسلحة والذخائر.

إجراءات إعادة التأهيل

يتم إجراء تحليل أولي للموقع من أجل تحديد المناطق التي تحتاج التي التحسين، حيث يمكن إعادة تأهيل مخازن الذخائر ومستودعات الأسلحة القائمة في بعض الحالات. وفي الحالات التي تكون فيها المخازن غير قابلة للإصلاح أو غير موجودة، يُتخذ حينئذ قرار بتشييد مخازن جديدة.

وفي ساحل العاج، يتولى الموظف المختص في الأمن المادي وإدارة المخزونات (الأخصائي التقني في الذخيرة) ومدير التشييد في منظمة «هالو ترست» إجراء التقييم الأولي للمواقع، ويناقش مدير أعمال التشييد المخاوف الأمنية وشروط التخزين مع قادة الثكنات والقائمين على مستودعات الأسلحة والأخصائيين التقنيين في الذخائر. ويتبع ذلك إجراء معاينة مادية للمخازن والحدود الخارجية للمجمع. ويتم إنتاج التقييمات الهيكلية والأمنية التفصيلية، وإعداد مخططات الموقع، وتحديد قائمة الكميات، وتجهيز الجداول الزمنية المؤقتة للعمل ورفعها إلى السلطات المعنية للمصادقة عليها.

وتُطرح أعمال إعادة التأهيل في للمناقصة وينفذها مقاولون معتمدون لديهم سجل مشهود لضمان إنجاز العمل على نحو يتسم بنوعيته الجيدة وتحقيق أفضل مردود للأموال.

الصـور أعلاه: قبل أعمال إعادة التأهيل وبعدها في منطقة لتخزين الذخائر في ساحل العاج.

أعمال التشييد

يتضـمن تصـميم مخازن الذخائر ومستودعات الأسلحة ثلاثة عوامل أساسية، حيثما استدعت الحاجة تشييد مخازن جديدة منها:

1- الأمن المادي
2- حماية الذخائر أو الأسلحة من العوامل الجوية
3- التخفيف من الأضـــرار التي تصـــيب الذخائر في الداخل بسبب حدث ينطوي على انفجار عرضي مجاور.

ولإعداد خطة واضحة لأعمال التشييد، توظف منظمة «هالو ترست» مديرين يتمتعون بالخبرة في أعمال التشـييد واختصـاصـيين تقنيين في الذخائر وتتشاور مع المهندسين ومسّاحي الأراضي والمختصين في تحليل التربة والخبراء في مجال البرق.

ويحدد نوع الذخيرة التي يُراد تخزينها تصـــميم مناطق تخزين الذخائر وتشـييدها. فبالنسـبة لذخائر غير ذخائر الأسـلحة الصـغيرة، تحدد المسـافات الكمية موقع المخازن بالنسبة للمباني المأهولة والحساسة وخطوط المواصلات العامة. وحالما يتم تحديد موقع مناسب واعتماده من السـلطات المعنية، يتولى المختصـون تجهيز مخططات الموقع. ولتبسـيط إجراءات التخطيط التي تتطرق إلى تصـميم منشـأة تخزين الذخيرة، عادةً ما توصـي منظمة «هالو ترست» بنوعين مختلفين من مباني الذخائر التي تقع ضـــمن فئات تصـــنيفات المخاطر (1-1)، و(1-2) و(1-3)، وهي: الهيكل ذو الجدران الســـميكة والمبنى المغطى بالتراب. وتشمل تصاميم المخازن أبوابًا مصفحة مع إطارات مدعّمة يجري دمجها/تثبيتها داخل هيكل المبنى لتأمين القدر الكافي من القوة والأمن. وتغطى السقوف الخرسانية المدعمة بسطح معدني لتأمين الحماية من العوامل الجوية والتخفيف من درجات الحرارة في الداخل. وتركَّب أجهزة التهوية في الجهتين الأمامية والخلفية من كل مخزن – وتصـــمَّم بطريقة تعزز الأمن. ويجهز مختص في مجال البرق كل هيكل ذي جدران ســـميكة بجهاز حماية من البرق لكي يتواءم مع المعايير الدولية.

الصـور أعلاه: قبل أعمال تشـييد منطقة تخزين الذخائر ذات نطاق واسـع وبعدها شُيِّدت حديثًا في ساحل العاج.

ولتعزيز أمن ذخائر الأسلحة الصغيرة، تُنصب الأسلاك الشائكة على الأسـوار الخارجية، وتشـيَّد أبراج الحراسـة ومواقع الحراسـة. وتركَّب أعمدة الكهرباء والإنارة الخارجية والأضـواء الكاشـفة التي توضـع في مواقع إسـتراتيجية حسـب الظروف القائمة، ويتم في بعض الحالات تركيب كاميرات المراقبة ووصـــلها بمقر القيادة. كما يجري إيصـــال إمدادات المياه الرئيسية لمواقع الحراسة ومنشآت إطفاء الحريق.

وتحدد خرائط مسح الأراضـي تمديد نظام تصـريف مياه الأمطار في الموقع لمنع انجراف التربة ووقوع الضرر بالمخازن.

وبينما يميل تشييد مستودعات الأسلحة إلى مستوى أكبر من البساطة مما عليه الحال في مخازن الذخائر، فلا يزال من الضـروري ضـمان الوفاء بالمعايير المطلوبة للتأكد من أن الأسـلحة مخزنة في منشـأة تتسم بالأمان.

الصور أعلاه: الأعمال في مستودع أسلحة شُيّد حديثًا في ساحل العاج.

الدروس المستفادة

استُخلص عدد من الدروس المستفادة خلال سير العمل على هذا البرنامج، حيث جرى تنقيح المعايير والممارسات لضمان تنفيذ أعلى المعايير على نحو فعال من ناحية التكلفة والتنافسية.

الخطة الوطنية

تقتضي الضرورة إعداد أي برنامج من برامج الأمن المادي وإدارة المخزونات على أساس من التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية وبما يتوافق مع خطة وطنية. فالسلطات المحلية هي المستخدم النهائي ولا غنى عن تفهّم احتياجاتها من أجل تنفيذ برنامج يتسم بفعاليته.

وثمة خطر يواكب الوكالات التي تندفع إلى دولة جديدة وتنفذ مشاريع قائمة بذاتها، كإعادة تأهيل مجموعة صغيرة من مستودعات الأسلحة، أو الوكالات المختلفة التي تنفذ مشاريع الأمن المادي وإدارة المخزونات دون اعتماد أي هيئة تنسيقية أو معايير وطنية.

ولا تحرز المشاريع التي تنفذ بمعزل عن غيرها النجاح إلا في تحقيق نتائج مجتزأة ربما لا ترقى إلى المستوى المطلوب. وعندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية المادية لمخزونات الأسلحة والذخائر الحكومية، تستدعي الحاجة أولًا إعداد خطة وطنية لتحديد الاحتياجات الفعلية. وهذا يتضمن العمل على أساس وثيق الصلة مع السلطات الوطنية والقوات الأمنية من أجل تحديد نطاق المنشآت المطلوبة لاحتضان مخزوناتها بفعالية وتوزيعها. كما يشمل ذلك إجراء المسوحات والتقييمات اللازمة لتحديد التكلفة المطلوبة لإنجاز هذه الأعمال، ومراجعة الخطة إن لزم الأمر للتأكد من أنها تتسم بالواقعية في ظل التمويل المتاح.

المعايير الوطنية

يفتقر العديد من الدول إلى التشريعات والأنظمة الوطنية بشأن معايير بناء مستودعات الأسلحة ومخازن الذخائر. وبينما تغطي المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة المبادئ الأساسية بشأن هذه المعايير، فهي لا تزيد عن كونها مبادئ توجيهية ولا يمكن تطبيقها باعتبارها وثائق قائمة بذاتها. ويجب إعداد المعايير الوطنية المتعلقة بالبيئة للتأكد من إمكانية تشييد منشآت التخزين السليمة والمأمونة والواقعية وصيانتها في

الوقت نفسه. وفي ساحل العاج، أعدت منظمة «هالو ترست» أدلة الممارسات الفضلى التي صادقت الأمم المتحدة عليها في ظل غياب الأنظمة الوطنية ذات الصلة، وشكلت هذه الأدلة المعايير الوطنية لتلك المنشآت. وفضلًا عن المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، جرى الاحتكام إلى العديد من المصادر الأخرى في صياغة هذه المبادئ التوجيهية، بما فيها:

- دليل أمن الأسلحة النارية الذي نشرته وزارة الداخلية، وجمعية كبار ضباط الشرطة في إنجلترا وويلز واسكتلندا والمجلس البريطاني لرياضات الرماية (المملكة المتحدة)
- دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأفضل الممارسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأفضل الممارسات بشأن الذخيرة التقليدية
- دليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لأفضل الممارسات المتعلقة بالأمن المادي لمخزونات الأسلحة التقليدية
- المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام
- دليل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمبادئ سلامة تخزين الذخائر والمتفجرات العسكرية
- المعيار الوطني في جنوب أفريقيا: تخزين الأسلحة النارية والذخائر
- المعيار الوطني في جنوب أفريقيا: الغرف المنيعة وأبواب الخزائن
- دليل الممارسات الفضلى بشأن الأمن المادي لمخزونات الذخائر التقليدية.

وفي حين قد تقتضي الضرورة تأمين مخازن مؤقتة عند إعادة احتواء المخزونات، ينبغي ألا يُعتمد على الهياكل التي لا تستوفي المعايير المطلوبة، كاستخدام حاويات حسب مواصفات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، في المنشآت الدائمة. فلكي تتسم مستودعات الأسلحة ومخازن الأسلحة بالسلامة والأمان والديمومة، فمن الضرورة أن تشيَّد حسب المعايير الدولية. وعند إعداد المعايير الوطنية، فمن الضروري وضع مدى توفر المواد والمستويات الفنية التي يمكن تحقيقها في المنطقة في الاعتبار.

الأمن المادي وإدارة المخزونات

وعندما يتعلق الأمر بتصميم مخازن الذخائر، ينبغي الرجوع إلى المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة لضمان اعتماد المسافات الكمية المناسبة.[2] فهذا يضمن أن السكان والبنية التحتية والمباني المعرضة للخطر تبقى خارج نطاق منطقة الخطر في حال وقوع انفجار عرضي في موقع الذخيرة. ويستلزم بناء مخازن الذخائر وجود مختصين لبيان مواصفات البناء وإمكانياته ومحدداته وحسابها.

الصور أعلاه: من أجل ضمان بناء المعايير المناسبة ومرافق التخزين الآمنة، من المهم عدم إهمال التفاصيل مثل تركيب حماية من البرق في مخازن الذخيرة ذات هيكل ذي جدران سميكة. على الرغم من أنها مكلفة، فهي مطلب أساسي لمنع الانفجارات العرضية في موقع الذخائر.

وتوظف منظمة «هالو ترست» تقنيين يتمتعون بالخبرات والمؤهلات في مجال الذخائر لضمان تنفيذ أعمال البناء حسب المعايير ذات الصلة. ويحتل هذا الأمر أهمية خاصة في المناطق الواسعة لتخزين الذخائر، وينبغي أن تحرص الصناعة على أن العمال المؤهلين هم وحدهم من يتعهد هذه الأعمال للتأكد من تشييد مبانٍ تتسم بسلامتها وجودتها لهذه الغاية.

أعمال التشييد

تقتضي الضرورة بلوغ فهم وافٍ للأسواق المحلية، وإعداد خطط عمل تفصيلية، وإنفاذ الرقابة الصارمة والمحافظة على إجراءات علنية وتنافسية في طرح المناقصات لضمان الوصول إلى نتائج نوعية وفعالة من حيث التكلفة. وتنطوي الرقابة على إجراء زيارات ميدانية

منتظمة في جميع مراحل أعمال التشييد واعتماد نظام ملائم لضمان الجودة/مراقبة الجودة لإخضاع المقاولين للمساءلة عن الجدول الزمني والميزانية والمعايير الضرورية المقررة في خطة العمل.

أعمال الإسناد

عندما يتصل الأمر بتنفيذ برنامج وطني للأمن المادي وإدارة المخزونات، ينبغي عدم التقليل من شأن أعمال الإسناد. وهذه تشمل الاحتياجات اللوجستية والتخلص من الذخائر المتفجرة لتقييم الكميات الكبيرة من مخزونات الذخائر وعزلها ونقلها وإعادة احتوائها والتخلص المحتمل منها. وكما هو الحال دائمًا، يجب إنجاز هذا الأمر في إطار التعاون الوثيق مع السلطات الوطنية التي تملك تلك الذخائر وتتولى المسؤولية عنها وبموافقتها.

ملخص

يشكل تخزين الذخائر على نحو يفتقر إلى الأمان تهديدًا خطيرًا، وخاصةً للمدنيين الذين يسكنون على مقربة من الذخائر المخزنة بصورة غير ملائمة وتتسم حالتها بالتدهور. ويرد الاعتراف «بتسريب» المخزونات الحكومية باعتباره مصدرًا رئيسيًا للأسلحة الصغيرة المتداولة. ومن الممكن معالجة هذه المسألة معالجة مباشرة من خلال تحسين أمن وسلامة الذخائر والأسلحة التي تقع تحت سيطرة الحكومة وإنفاذ المساءلة عنها. كما يخفف العمل على النهوض بظروف مستودعات الأسلحة ومعاييرها من تعرض الأسلحة للسرقة أو السلب من المخازن، مما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والتقليل من التهديدات المحتملة التي يشكّلها العنف المسلح.

وعلى هدي من العمل الذي تؤديه منظمة «هالو ترست»، ركزت هذه الورقة على أهمية تنفيذ برامج شاملة في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات حسب المعايير الدولية وعلى الفوائد التي تؤتيها. وينبغي التشديد على أن تأمين البنية التحتية المادية لا يعد كافيًا بحد ذاته لضمان سلامة الأسلحة والذخائر وأمنها. كما يجب أن يضمن برنامج الأمن المادي وإدارة المخزونات الفعال إتاحة القدرات والتشريعات والأنظمة الوطنية لإدارة هذه المنشآت ومراقبتها وصيانتها.

نبذة عن المؤلفين

يعمل **غوران توماسيفيك** لدى منظمة «هالو ترست» منذ العام 2006. وكان يدير مشروع التخلص من الأسلحة والذخائر في أنغولا، وعمليات تطهير الألغام في كمبوديا ومشروع إدارة الأمن المادي وإدارة المخزونات في ساحل العاج قبل أن ينتقل إلى أفغانستان للإشراف على عمليات تطهير الألغام والتخلص من الأسلحة والذخائر. وعُيّن غوران، بعدما قدم المساعدة الفنية لمختلف البرامج، مديرًا لمكتب التخلص من الأسلحة والذخائر والأمن المادي وإدارة المخزونات في العام 2013. ويحمل غوران شهادة عليا في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من جامعة بلغراد.

انضم **مارك ديكسون** إلى منظمة «هالو ترست» في العام 2012. وبعدما أنجز تدريبه الأولي في ناغورنو كاراباخ وتدريبه في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة في أفغانستان، تابع مارك عمله ليصبح مسؤول العمليات في أرض الصومال، حيث تولى إدارة العمليات التي تنفذها المنظمة في مجال إزالة الألغام والتخلص من الذخائر المتفجرة في مختلف أنحاء البلاد. وأمضى مارك أربعة أعوام في أفغانستان يعمل لدى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص قبل أن ينضم إلى منظمة «هالو ترست». ويحمل مارك شهادة الماجستير في دراسات الأمن الدولي من جامعة سانت أندروز وشهادة البكالوريوس في الجغرافيا من جامعة ترينيتي كوليدج في دبلن. ولا يزال مارك يعمل مديرًا للبرامج في ساحل العاج منذ شهر كانون الثاني/يناير 2014. وهو يقود الآن تقييمًا للأمن المادي وإدارة المخزونات في غينيا بيساو.

الحواشي

[1] OECD, 2009. 'Armed Violence Reduction: Enabling Development'. p.13 http://www.genevadeclaration.org/fileadmin/docs/OECD_Guidelines.pdf.

[2] المسافة الكمية هي المسافة الآمنة المحددة بين موقع انفجار محتمل وموقع معرّض للخطر (المبدأ التوجيهي 01-80).

شكر وتقدير

الناشر

نشر هذا المقال لأول مرة في تقرير Counter-IED، خريف 2015.

ترجمة: مسح الأسلحة الصغيرة

المترجم: ياسين السيد (ysayyed@gmail.com)

تنسيق الترجمة: لبنى علام (lubna.allam@smallarmssurvey.org)

تاريخ الترجمة: يونيو 2021

تمت الترجمة العربية بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي وتنسيق مسح الأسلحة الصغيرة في إطار مشروع التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية(EU-LAS) ، (قرار المجلس (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي) رقم ١٧٨٩/٢٠١٨ بتاريخ ١٩ نوفمبر٢٠١٨).